الفصل التاسع

التنمية العالمية: نمو متزايد مع تحقيق العدالة

«إن هؤلاء الذين يجعلون الثورة السلمية مستحيلة، سوف يجعلون الثورة العنيفة حتمية».

(جون ف. كينيدى - ١٩٦٢)

* * *

لقد كان المسيحيون الأغنياء منذ ألفى عام يواجهون أنفسهم بقول المسيح، «لابد أن يكون الفقير دائمًا معك» (متى - ١١ - ٢٦)، واستطاع من يتبعون أديان أخرى أن يجدوا فى أجزاء متفرقة من الكتاب المقدس مايبرر الرضا العالمى حول استمرار الفقر.

وفى حقب حديثة أنقذنا الدين العلمانى والأخلاق من الإحساس الذنب، والألم بإفقار مليار شخص من الجنس البشرى. فإذا استطاع العالم أن يكوِّن ثروة، أكبر وأكبر قلنا لأنفسنا، إن الفقير سوف يعلو مع التيار الاقتصادى، ولكن ذلك لم يحدث! فكل عام يرتفع عدد من هم تحت مستوى الفقر (بصرف النظر عن مكان هذا المستوى).

الأزمة الكامنة

تعتبر التنمية الحافز الدافع للنمو الاقتصادى مع العدالة الاجتماعية، ولم يكن ذلك منذ حقبتين، أساساً لصنع السياسة فى عواصم الدول الغنية بالمعرفة فى العالم، فقد

انشغل هؤلاء بالتنمية الخاصة بهم، بينما انشغل الأوروبيون الغربيون بتكاملهم الاقتصادى، كما انشغل الأمريكيون بالتحديات الخاصة بالمنافسة، وانشغل الكنديون بتكرار الأزمة الخاصة بالدستور، وانشغل اليابانيون بالتوتر بين النجاح الاقتصادى العالمى والترابط الثقافى الداخلى،بينما انشغلت كل من أستراليا ونيوزيلاندا بعمل مصالحة بين ماضيهم الأوروبى ومستقبلهم الآسيوى.

وأصبحت الدول المانحة والدول المقرضة على السواء غير راضية عن عدم قدرتها على التأكد من نتيجة ما تفعله فى المجتمعات من جعل الفقير غنياً بدلاً من أن تجعل الغنى أكثر ثراءً عما كان من قبل. وفى أوائل التسعينيات تبنت الجمهوريات الجديدة المتصارعة – والشيوعية سابقاً – الطريق إلى بداية طابور المساعدة الأجنبية.

حتى فى الدول النامية، فإن أشباح الحروب الإقليمية وإشاعات الحرب، وسباق التسلح مع زيادة الأسلحة التقليدية الخطيرة، وغير ذلك من الاهتمامات، مثل: تجارة المخدرات، والأمراض الوبائية، واختلاف المناخ والكوارث الطبيعية غالبًا ما كانت تلقى بظلالها على التنمية.

إن أزمة عدم المساواة الكامنة كُتب لها أن تصبح الآن قضية مهمة فى السياسات الدولية. وفى كل عام بعد عام ١٩٨٤م، قامت الدول النامية بعمل تحول سلبى نحو الدول الصناعية بشكل كامل (أى أن إعادة دفع القروض القديمة أصبحت أكبر من القروض الجديدة التى يتم استلامها). ففى عام ١٩٨٨ مثلاً قامت الدول «الفقيرة» بتحويل أكثر من ٥٠ بليون دولار للدول «الغنية»، وفى الوقت نفسه قل الاستثمار المباشر للدول الغنية فى الدول الفقيرة. وفى الخمس سنوات بين عام ١٩٨٢ و ١٩٨٧ انخفض من ٢٥ بليون إلى ١٣ بليون، وخلال الثمانينيات كذلك، كان رأس المال الطائر أو المال المستثمر فى الخارج بواسطة الأغنياء والهيئات مطروحا من الدين الخاص بأسهم (والذى وصل فى عام ١٩٩١م إلى إجمالى ١,٣ تريليون لدى الدول النامية)،

ولايتم إعادة دفعها بأسعار الصرف، وكان ذلك رعداً منذراً بطقس عاصف للنظام المالى الدولى، وهذه «حقبة مفقودة» بالفعل.

وفى الوقت نفسه اتسعت دائرة الفقر وازداد عدد الفقراء كنتيجة هندسية لزيادة السكان؛ فقد كان هناك ١,٥ بليون نسمة على الأرض فى عام ١٩٠٠. وفى عام ١٩٩٠ أصبح العدد أكثر من ٥ بلايين، وذلك بالنسبة للأمم المتحدة (باستخدام التقدير المتوسط) وسوف تزداد عن ٦,٢ بليون عام ٢٠٠٠، و٨,٥ مليار عام ٢٠٢٥. وتتوقع منظمة الصحة العالمية عام ١٩٩٠ أن ١,٣ مليار، ٢٠٪ من سكان العالم «مرضى فى حالة حرجة وغير منتعشين» وأنه سيموت أربعون ألف طفل كل يوم، كما قال جيمس جرانت المدير التنفيذى لصندوق الطفولة فى الأمم المتحدة (يونيسيف): يموت خمسة وعشرون ألف منهم بأسباب لايمكن مقاومتها، وثمانية آلاف بسبب عدم التحصين ضد الأمراض. وفى كتابه «حالة أطفال العالم» ١٩٨٩، قام بتقدير مبلغ ٥ دولارات لكل طفل، فى العام لتخليصه من الأمراض البسيطة التى تتسبب فى وفاة كثير من هؤلاء الأطفال، ولم يكن هذا المبلغ (٥ دولارات) متاحاً، ولكن تريليون من الدولارات تم صرفها عام ١٩٨٨ على وسائل الرفاهية (بواقع ٢٠٠ دولار لكل شخص على كوكبنا). وقدم آلان ديورنج عام ١٩٨٩ بحثًا فى جريدة «وورلد وتش»، أشبه بكبسولة مركزة عن الثروة والفقر: «يوجد فى العالم اليوم ١٥٧ بليونير، وربما يوجد ٢ مليون مليونير، ولكن مائة مليون شخص بلا مأوى يعيشون فى الطرقات بجوار سلات المهملات وتحت الكبارى فى العالم.... هناك نصف بليون يأكلون إلى حد التخمة، وهناك العدد نفسه يأكلون بالكاد؛ بما يبقيهم على قيد الحياة».

فى هذه الظروف، لابد أن تكون الأقلية الغنية فى العالم ومعظم القادة السياسيين فى الدول الفقيرة التى تعتبر أنماطاً للسلوك المتحضر فى خطر. لقد انتشرت الأحداث الإرهابية التى تكره عدم وجود العدالة والاستغلال وتهديدات الهوية الثقافية. وأصبحت الخنادق التى تم بناؤها؛ لتحتوى هذه الكراهيات؛ خاصة «المساعدة الأجنبية»

الثنائية والاستثمار الخاص والقروض والمنح متعددة الأطراف اليوم ضئيلة للغاية ومتأخرة جداً. وبالفعل فإن هذه المقاييس الدولية أتلفت توزيع الثروة داخل الدول، وساعدت هؤلاء الذين عرفوا كيف يستغلونها ويتركون الباقى. وبالإضافة إلى ذلك.. فإنك إذا اعتبرت تأثير العدالة للثورات الأربع فى وقتنا الحالى.. الطاقة المتفجرة، والتكنولوجيا البيولوجية، وتكنولوجيا المعلومات، والتغير الذى أحدثه الإنسان فى البيئة العالمية.. فإنك تدرك أن هذه التأثيرات قد عملت على اتساع الفجوة بين الغنى والفقير، وبين الدول بعضها البعض.

إن الإدراك التدريجى لحقيقة أن الأسلحة النووية لاتستخدم حربياً قد ساعد على استبعاد الحروب. ولكن هذه الحروب مليئة بما يكفى من الأسلحة المدمرة والدوافع المريرة الكفيلة بأن تقتل وتشوه ملايين البشر، وأن تبدد الكثير مما تحصلت عليه دول العالم الثالث من عملات صعبة، وتزيد من إهدار حقوق الإنسان الأساسية.

وحتى الآن فإن الدول الأكثر تقدمًا تهتم بما هو جديد فى التكنولوجيا البيولوجية، بما فى ذلك الهندسة الوراثية، إنها ليست مؤامرة، وليس هناك من يهدف إلى هذه النتيجة العامة. ولكن بنفس الميران ساعدت التكنولوجيا البيولوجية الغنى على أن يزداد غنى، وازداد الفقير فقراً. وإذا لم يتم اتخاذ تصرف إيجابى لإيجاد فرص لتطبيق التكنولوجيا البيولوجية لتحقيق التنمية والعدالة، وسوف تكون الحوافز الجديدة الواعدة جزءاً من المشكلة وليست جزءاً من الحل.

تولدت تكنولوجيات المعلومات الجديدة من التزاوج بين الكمبيوتر والاتصالات فى الثمانينيات، وتلك أيضًا تم استخدامها أولاً بواسطة الأقوياء والأغنياء؛ كى تزيد قوتهم وغناهم. إن هذا التيار هو – إلى حد ما – الذى أقنع ميخائيل جورباتشوف ومعاونيه بأنه إذا لم يقم الاتحاد السوفيتى بتحول سريع، فسوف يسقط وسط الديموقراطيات الصناعية. إن بعض الدول الصناعية الجديدة أدركت أن تعليم شعوبها كيفية استخدام

التيار الغنى للمعلومات التى تطوف العالم، سوف يساعد العالم فى أن يتخلص من الفقر الداخلى ووطنية الطبقة الثالثة الدولية.

أدى الوعى المتزايد بالتغير العالمى الذى أحدثته النشاطات الإنسانية على الأرض، والأخطار التى تزيد من المساوئ حيث يقرر الغنى منع التلوث الصناعى ولا يشجع الوقود الصلب، بينما تتعلم الحكومات وأصحاب المشروعات فى الدول النامية كيفية التصنيع وتزيد استهلاك الوقود.

لم يتوقع أحد مثل هذه النتائج، كما أن المنطق الداخلى للعلم والتكنولوجيا لايتطلب عدم العدالة وعدم المساواة. وحقيقة أن الانفجارات الكبرى ليس لها مكان فى الاستراتيجية الحربية يمكن أن تكون، أخباراً سارة بالنسبة لحفظ السلام الإقليمى وصنع السلام. إن معظم مصادر العالم البيولوجى – الإشعاع الشمسى والكتلة البيولوجية متمركز فى الدول التى يطلق عليها الدول الفقيرة. إنه التعليم من أجل التكنولوجيا البيولوجية المفقودة فى المجتمع العالمى؛ حيث تصبح المعلومات هى المصدر الرئيسى، مثل: مجتمعات جنوب كوريا وتايوان وسنغافورا (وكذلك اليابان فى بادىء الأمر)، حيث يمكن أن يصبح الفقير غنيا بعقليته الفذة، ولايعنى هذا أن التنمية لا تتوافق مع الحساسية البيئية، ولكنها تعتمد عليها).

إن اجتماعات جيلنا الحالى هى من أجل تنظيم نقلة فى الاتجاه فى مواجهة أربع حقب من القصور الذاتى وأنصاف مقاييس، تسمى المساعدة الأجنبية ومساعدة التنمية عبر البحار. إن بداية الحكمة الجديدة هى مواجهة ثلاث حقائق، ألا وهى:

١ – التنمية والعدالة معاً هو الدور الأساسى للقرارات المتعلقة بالاقتصاديات السياسية للأمم الغنية والفقيرة.

٢ – بينما تسعى الحكومات لتوضيح الطريق، سوف يكون النمو مع العدالة هو النتيجة الحتمية للمجهود والمشروعات، من قبل الجهات غير الحكومية، بدءاً من الفلاحين الصغار إلى الشركات المحلية.

٣ – إن الحملقة فى جبل الديون الذى لايمكن إصلاحه فى أسعار الصرف لاتعوق النمو والعدالة فى الدول النامية.

الشئون الداخلية هى شئون دولية

إذا كان الفقير – بصرف النظر عن أى شيء – هو موضوع يتصل بالتنظيم الداخلى، الذى يميز الفقير تشريحيًا وتنظيميًا؛ لأن إيجاد أى حل بالنسبة للفقر يتطلب مجهوداً شاقاً وقرارات صعبة، لدى كل من الأعضاء المتقدمين والأقل تقدماً فى الأمة. وذلك يعنى فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، اتخاذ قرارات بشأن ملكية الأرض وإعادة بناء الريف والنظم التعليمية، ومنحهم بعض التميز، وخلق فرص أفضل للسيدات، والتدريب على المهارات الفنية الجديدة وأحدث اتجاهات الإدارة، وتنمية استراتيجيات «الاحتياجات الأساسية»، وهذا يعنى زيادة حوافز الإنتاج وجذب الاستثمارات الخاصة، والقضاء على الفساد، وحماية حقوق الإنسان، وتوسيع الفرص لكل البشر؛ للمشاركة فى صنع القرارات التى تؤثر على مصيرهم.

وقد يتطلب ذلك فى بعض المجتمعات –على الأقل– ثورة من نوع تلك الثورات، التى أصبحت ضرورية فى أوروبا الشرقية، حتى أولئك من هم فى السلطة فى الدول الفقيرة لايكونوا فقراء بأنفسهم؛ خاصة إذا كانوا يعملون فى مكاتب لفترة معينة، ومن المحتمل أن يروا النمو الاقتصادى بشكل أوضح من العدالة الاجتماعية فى اهتماماتهم.

إن السياسات الداخلية فى الدول النامية بحاجة للمواجهة الصريحة والمناقشة، ذات الصوت العال فى التخطيط الدولى للنمو مع العدالة، على اتساع العالم.

ولكن.... سوف يقول القادة السياسيون والأساتذة فى الدول النامية إنهم بحاجة إلى مساعدة من مكان آخر؛ لتحقيق هذه المعجزات وليست فقط المساعدات. ولكن الأنواع الجديدة من القرارات الصعبة المرتبطة بموضوعات، عولجت على أنها سياسة داخلية فى الدول الصناعية. إنهم يريدون أن تتحكم الدول الغنية فى عجز ميزانيتهم

وإضافى التجارة؛ حتى تظل تكلفة المال صغيرة، مع التأكيد على أهمية أسواقهم الكبيرة وتقليل حماية منتجات مزارعهم. وتشجيع العلماء والمهندسين على العمل بجدية أكبر فى التكنولوجيات الجديدة المستخدمة فى الدول النامية وخارجها، والمساعدة على جذب الانتباه إلى الاستثمار الأجنبى، وتحويل موارد أكثر مساعدة فى التنمنية والإسهام بسخاء فى الصناديق الدولية والبنوك الدولية، وفتح الأبواب على مصاريعها أمام فرص التعليم للشباب من العالم النامى. ويود هؤلاء العلماء والأساتذة كذلك من الدول النامية أن تدير اقتصادياتها المتحركة بطريقة، لاتزيد من التضخم أو تؤدى إلى الكساد، وتعمل على إعطائها منحاً أطول؛ لتتواءم مع قواعد البيئة الجديدة، وتعمل على تنظيم الشركات متعددة الجنسيات فى الخارج، وإقناع البنوك بإعطاء فترة إعفاء للمدينين. وتحتاج الدول الأقل تقدماً قدراً مناسباً من الأمل: وهو الهامش الأول الفائض الذى يسمح للتنمية المتعلقة وسياساتها أن تُقبل ويتم تبنيها بواسطة الشعب.

وهنا أيضًا نتحدث عن نوع معين من الثورات، وهو: التغيرات الفجائية فى أنماط الفكر التقليدى وطرق العمل. إن كل موضوع من هذه الموضوعات حساس؛ لاتخاذ القرار (سواء كان عاماً أم خاصاً وغالباً الاثنين) ويتم التكفل به سياسياً، ويتم التعامل معه عموماً كمجال للسياسة الداخلية. إن صناع القرار ليسوا فقط منفذين سياسيين وخدمًا مدنيين، ومشرعين وقضاة. إنهم أيضاً قادة العمل يريدون حماية عمالهم ووظائفهم، وهم رجال الأعمال التنفيذيين الذين يريدون حماية هامش الربح، والبنوك التى تود أن تظل فى تيار العمل، والمزارع التى تود حماية الأسعار المرتفعة، وعلماء البيئة الذين يريدون حماية الطبيعة، والمستهلكين الذين يريدون حماية القوة الشرائية. هؤلاء وغيرهم من المجموعات ذات الاهتمام الخاص؛ خاصة إذا اتحدوا قادرين على وقف الحكومة، بل قادرين حتى على إسقاطها، كما تقدر على ذلك الحشود الكبيرة فى مدينة أو ميدان عام، تماماً كما يفعل الناس هذه الأيام.

إن السياسة الداخلية فى الدول الصناعية بحاجة إلى المواجهة الصريحة والمناقشة ذات

الصوت العالى فى التخطيط الدولى، من أجل تحقيق النمو والعدالة.

ولكن ... فسوف يقول القادة والأساتذة السياسيون فى الدول الصناعية إنهم بحاجة إلى المساعدة لتحقيق هذه المعجزات... إنهم يريدون المساعدة لمساندة المشرعين والبيروقراطيين، ومن يعملون فى البنوك والمنفذين فى الشركات، والجماعات ذات الاهتمام الخاص؛ وخاصة المصوتين، والتأكيد لهم بأن كل هذا المجهود سوف يؤتى ثماره فى مواجهة الفقر، فى كل دولة نامية داخلة فى هذه الصفقة. إن عدم الثقة – الناتج عن تجربة ماضية منذ ربع قرن – عمل – جزئيّاً – على محو مساندة الشعب فى المساعدة الأجنبية؛ خاصة بين المساهمين التقليديين الكبار، ويعود بنا هذا إلى الوراء – كدائرة مكتملة – إلى السياسة الداخلية للدول النامية.

هنا نجد قاعدة لهذه الصفقات الكبيرة، ألا وهى الصفقات الخاصة بالترتيبات، التى تقدم التأكيدات الدولية لكل أمة مشاركة، فيما يختص بالسياسة الداخلية والإصلاحات، وحتى إعادة بناء الأمم الأخرى، التى تقوم بعلاقات دولية إيجابية ممكنة. إن الصفقات التى نحن بحاجة إليها ليست قرارات، إنها تتطلب مشاركة مستمرة كنتيجة مهمة للصفقة.

تعد النظم الموجودة الخاصة بمساندة التنمية محدودة الأغراض، من حيث تناولها العدالة وقضاياها بطريقة مباشرة داخل الدول النامية، وارتباطها الشديد بالمأموريات الرئيسية لإشراك الحكومات فى الدول النامية فى صفقة مرشحة حول العقبات الداخلية، أمام العدالة والنمو. بالإضافة إلى ذلك.. فإن مهامهم تستبعد أى صفقة تتعلق بالسياسة الداخلية للدول الغنية التى لاتحتاج إلى مساعدة.

إن صندوق النقد الدولى –مثلاً– يرسل بعثات من إدارته بواشنطن لتنمية الدول للتدخل فى المشاكل الداخلية، الخاصة بالسياسة الاقتصادية من جانب وزارات التمويل، وللدعوة للتحكم الصارم فى التضخم، ووضع شروط للمساعدة التمويلية فى الميزانية

والسياسات المالية المهمة، حتى أن الولايات المتحدة التى تبعد قليلاً عن ذلك، تجد متاعب في صنع القرارات الخاصة بها. إن غرض مثل هذه التوصيات التى يقوم بها صندوق النقد الدولى (IMF)، هو تقليل الطلب مع عمل توازن، وليست العدالة كهدف وئيسى. وغالباً ما تكون النتيجة تغطية تكاليف الإصلاح الاقتصادى، وصولاً إلى أفقر الفقراء، والذين لا يكونون فى موضع شكوى من أفتقاد شيء ما، لأنهم لايملكون شيئًا. إن منطق الصندوق يمكن أن يكون مقنعاً بالنسبة للنخبة الممتازة فى العاصمة ومستشاريهم، الذين تعلموا فى مدارس غربية، ولكن سياساته غالباً ما تفشل فى التعامل مع سياسات العدالة أو اقتصاديات الفقر.

يقدم البنك الدولى قروضًا، وغالبًا ما تكون قروضاً كبيرة؛ من أجل المشروعات، وتتطلب مهمته التأكد من أن الحكومة تقوم بعمل صفقات؛ من أجل إعادة دفع القرض (الذى يأتى من النقود التى لابد أن يستعيرها البنك الدولى فى السوق المفتوحة). ومن المؤكد أن البنك الدولى يستثمر فى البنية التحتية العامة مثل الطرق والسدود حتى التعليم، وتنظيم الأسرة والحماية البيئية، ولكن التزامه بالتصرف كبنك يجعله فظًا فى إجراء الصفقة مع المدينين حول مثل هذه الموضوعات الحساسة، مثل خططهم لمواجهة الاحتياجات الأساسية للمواطنين. ولابد أن يتصرف البنك أيضًا كبنك، حتى إذا كان حكمه خاطئًا. ففى أفريقيا -وتبعًا لما قاله أحد الملاحظين- « فإن ٥٠٪ من خطط التنمية الريفية التى يمولها البنك الدولى لعام ١٩٨٦ قد فشلت، ولكن الرصيد مستمر بمقدار ١٠٠٪ من قيمته الاسمية ».

تقوم هيئات المعونة الأخرى، سواء كانت دولية أم غير دولية، خاصة أم عامة بحماية نفسها، عن طريق الاستثمار فى المشروعات الخاصة، التى يمكن حمايتها لأنها مفيدة فى حد ذاتها، دون الحاجة لمواجهة المشكلات الخاصة بالتمييز الهيكلى للمجتمع ضد الفقراء، وينطبق الأمر على الاستثمار الخاص.. فهم قلقون على الاستقرار السياسى، ولكن غياب العدالة الاقتصادية بعيد عن سبب قلقهم.

إن ما نفتقده هو سياسة للسوق لعمل صفقات تصل إلى القرارات الداخلية، التى يعتمد عليها مجهود التنمية الصحية العالمية. إن الطريقة الوحيدة المستخدمة فى النظام الحالى تخلق كراهية مما يشكل عائقًا أمام إمكانية عمل شيء ما لمواجهة الفقر. وفى سياسة السوق هذه، فإنه على شركات القطاع الخاص ووكالاته أن تلعب دوراً أكبر فى المستقبل منه فى الماضى.

إن القطاع الخاص الدولى، الذى يعوق تحقيق العدالة والنمو هو عملية ضخمة شديدة التعقيد؛ فالشركات العالمية لها فروع فى القضاء الداخلى، والتى تمد المنفذين بجوازات السفر، وتحاول جمع الضرائب منهم. ولكن فى الوقت نفسه يقوم المنفذون بتحريك الموارد حول العالم؛ لكى تحصل على أقصى ميزة ممكنة من المهارات المتغيرة والإمدادات والنقل والتموجات النقدية فى البحث اليومى عن الأرباح، التى دونها لا يجدون عملاً. وتعمل الحكومات على مواكبة ما يقومون به وتدعهم ينظمون الصفقات.

يركز معظم المؤسسات الخيرية على التنمية، ويخصص جزءاً من ثروتها للتنمية وأحيانًا تجد المؤسسة فكرة خيالية بوسعها إحداث تغيير، وقد حدث ذلك عندما بدأت مؤسسة روكفيلر، وانضمت إليها فيما بعد مؤسسة فورد والبنك الدولى وآخرون وبدأ ما أصبح معروفًا بالشبكة العالمية لمعاهد البحث الزراعى، التى تركز على التربة والنباتات والحيوانات ذات الأهمية الخاصة فى تنمية العالم.

عمل علماء البيئة معًا لتعبئة الرأى والضغط على البنك الدولى. ويقيس علماء الجغرافيا الفيزيائية الأرضية، ويتبادل علماء الغلاف الجوى نماذج لمناخ الأرض ويستشيرون فى الحدود المحلية حول المناخ العالمى وطبقة الأوزون. ويجتمع علماء البيولوجيا لعمل كود أو مجموعة من الأخلاقيات لعلم الأحياء المجهرى، ويجتمع الناشرون لبيع الكتب ويشتكون بسبب عدم احترام حقوق النشر، وتتجمع وكالات البوليس المحلى لتتبع المجرمين، وجعل ذلك تصرفاً دوليًّا. ويجتمع تجار المخدرات للاستشارة حول أنسب الطرق الجديدة التى تمكنهم من تفادى البوليس، ويندمج

المتعصبون، ليحددوا أهدافهم لإحداث مزيد من الرعب.

ومن خلال تلك اللمحة عن «ما الذى يعمل ولماذا»، يمكننا التنبؤ بالصراع الدولى والتعاون على النحو التالى: تفقد الحكومات سلطتها وتصبح الهيئات غير الحكومية قوية. ولذا فإنه عند صنع السياسة الخاصة بالمعايير والأخلاق، وضريبة التنمية، والموضوعات الأخرى التى تؤثر على الجهات غير الحكومية، فلابد وبشكل خاص من استشارة ممثلى هذه الجهات فى الاقتصاد العالمى، ولا ينبثق هذا الاقتراح من الموقف الأيديولوجى حول أهمية المشروعات الخاصة؛ فأسباب اشتراك الجهات غير الحكومية، هى أسباب عملية.

ومن ناحية.. تكون الجهات غير الحكومية -وخاصة المستثمرين فى المجال الخاص- قادرة على تحقيق النمو والعدالة أو أن تفشل فى ذلك. إنها طبيعة التعاون البشرية التى تجعل العاملين فى القطاع الخاص، يترجمون السياسات العامة العريضة إلى تصرفات عملية؛ ولذا لابد من استشارتهم قبل فوات الأوان، وإذا لم يتم ذلك.. فإن القطاع الخاص لن يعكس السياسة العامة، وعلى المنهاج نفسه، فإن المسئولين فى القطاع العام والمجتمعات الديمقراطية على جانبى صفقة التنمية العالمية للتنمية، يحتاجون إلى التأكيد على أن مديرى شركات الأعمال الكبرى وغير الربحية دوليًا، سوف يتصرفون بطريقة تتناسب، ليس فقط مع أغراضهم المحدودة الضيقة، ولكنها أيضًا تسهم فى حل مشكلة الفقر.

الدين يمكن أن يكون فرصة

إن كل فرد فى أوائل التسعينيات كان يعرف -على الرغم من أن البعض ممن هم ضالعون فى الأمر لا يود الاعتراف- أن معظم ديون الدول النامية تبلغ ١,٣ تريليون دولار، لا يمكن إعادة دفعها الآن أو فى المستقبل، بمعدلات قابلة للتمويل. والعجيب أن أكبر الدول المدينة مثل أمريكا اللاتينية (البرازيل والأرجنتين والمكسيك) لم تعمل

-منذ ذلك الوقت- على تكوين منظمة للمدينين على شاكلة الأوبك، وأن يحاولوا المساومة حول ما يجب سداده. وبدلاً من ذلك فقد كانوا يحاولون، دولة تلو الأخرى، التفاوض لإيجاد مخرج، وفى مقدمة الدول المدينة كانت المكسيك، وفى الطرف الآخر، كان City Bank (سيتى بنك) أكبر بنك تستحق له ديون معدومة. وقامت الحكومة الأمريكية بحث البنوك على أن تتصرف بمفردها، وهى التى (أى الحكومة الأمريكية) كانت لها مشاكلها المالية الخاصة.

وفى الوقت نفسه وصلت القيمة السوقية لدين العالم الثالث الخارجى إلى أقل من ثلث القيمة الدفترية، وركزت العلاقات بين الدول الغنية والفقيرة أكثر وأكثر على خدمة الدين أكثر من التنمية.

كيف أدت صفوة البنوك بالمقترضين إلى أن تلقى نفسها والمقترضين إلى مثل هذه الفوضى؟ لقد بدأت القصة بالطفرة الهائلة فى أسعار البترول فى السبعينيات، فقد بدأ العرب ثم معظم الدول الرئيسية المصدرة للبترول – الذين اجتمعوا معاً – فى رفع سعر البترول الخام على مراحل ليصبح أربع أضعاف، (وهذا ما جعل خط أنابيب ألسكا الذى كانت تكلفته أربع أضعاف، أثناء هذه الفترة، يبدو كأنه تخطيط استراتيجى ذكى). ولكن البترول كان ما يزال رخيصاً بالدرجة التى تسمح بضخه، كما كان الحال من قبل؛ ولذا فقد استفادت دول البترول كثيراً وكذلك التجار الذين قاموا بعمل مزايدة. وكان على الدول التى أثرت حديثاً أن تضع النقود فى مكان ما، فاندفعت بنوك أوروبا الكبرى وشمال أمريكا للحصول عليها. ومن ثم كان لزاماً على البنوك أن تجد مقترضين كبار، يحتاجون إلى دولارات بدرجة ماسة، وقادرين لقاء ذلك على دفع مبالغ أكبر من المبالغ التى تدفعها البنوك كفوائد الودائع.

فى الأيام الغابرة، كان كل ذلك يسمى ربا فاحشاً، وكان ينظر إليه على أنه شىء سيء. ولكن نحن المتحضرين نعتقد أنه قد خدم الحضارة بشكل جيد، وجعل معظمنا

قادرين على الحياة بصرف النظر عن قدراتنا؛ فقد كان النظام قائماً بالفعل؛ إذا لم يصبح كل فرد أكثر جشعاً، ولكن تدفق دولارات البترول كان إغراءً كبيراً جداً، جعل الجميع جشعين فى الحال.

ووجدت البنوك الشغوفة أكبر المقترضين (عملاءها) فى العالم الثالث، وشجع القادة السياسيون الطموحون الاقتراض، وزيادة الاقتراض من جانب هؤلاء الذين ينفقون الأموال. وكان من ضمن أشهر الذين ينفقون تلك الأموال، هم الأصدقاء المحليين لهؤلاء القادة السياسيين، والعاملون فى البنوك المحلية، ومنفذو الأعمال، الذين رأوا الاقتراض مفيداً للعمل، ومناسباً لمتوسطى الدخل. أقبل بعض هؤلاء من الخارج للمساعدة فى إدارة الثروة الجديدة، وفى وقت آخر ومكان آخر كان يطلق عليهم «راكبو البساط السحرى»، طلباً للربح، والآن يطلق عليهم المستشارين.

كانت المؤامرة غير واعية، ولكن كل من سبق ذكره (أصحاب الودائع والبنوك والمقترضين والمنفقين) تشاركوا فى وضع هذه الفلسفة على وجه العموم. لقد وجدوا فى فيضان أسعار الصرف الأجنبى فرصة لتكوين ثروة فى وقت قصير، ولم يفكروا فى النتائج التى تترتب على المدى الطويل، وكانت هذه مشكلتهم بالفعل؛ إذ تراكم الدين.

ظل هذا التراكم غامضاً لفترة بواسطة الطريقة الخاصة، التى استخدمتها البنوك فى السجلات. إذا كان لدى البنك كثير من القروض الغامضة، فبإمكانه أن يقرض المقترض نقوداً أكثر؛ ليساعد الأمة الفقيرة على دفع الفائدة على قرض بلا أمل. وهذا التحويل كان يتم حسابه مرتين كأخبار سعيدة فى سجلات البنك، ثم يتم عمل قرض آخر للعميل، ويتم دفع الفائدة على القرض السئ؛ حتى تجعله قرضاً جيداً بعد كل شيء. لقد تمتع الكتاب النقديون أمثال لويس كارول وجوناثان سويفت بالتمويل الضخم فى الثمانينيات.

وفى أوائل التسعينيات كان من الواضح بشكل جلى أن حمل الدين لابد أن يتم

التخلص منه؛ حتى تستطيع الدول النامية الكبيرة والصغيرة أن تقوم بالمشروع الاقتصادى والقدرة السياسية والعدالة الاجتماعية والموارد التمويلية؛ حتى تكون هناك حرب حقيقية خاصة بالفقر وضده على اتساع العالم.

وكان للبنوك نصيب فى هذه الضربة.. فقد تسبب حكمهم الخاطئ بخصوص المخاطرة وإعادة الدفع – أكثر من أى شئ آخر – فى بناء المتاهة التى ضلوا طريقهم فيها، وكانت الحكومات التى تقوم بدور دافعى الضرائب جزءاً من الحل، ولكن المحللين ومن يعملون فى البنوك والقادة السياسيين قالوا أنه لا يمكن أن تكون النجاة شيئاً ما بالإضافة إلى كونه مكافأة على التفكير قصير المدى؟

لقد ظهرت بعض الأفكار الجيدة أثناء محاولة الإجابة عن هذا السؤال الحساس. وإحدى تلك الأفكار هى استخدام الدين فى المساواة والعدالة؛ أى استخدام الدين فى «شراء» مشروع إنتاجى محلى فى دولة مدينة (ولنقل مثلاً المكسيك أو البرازيل)، ثم التأكيد على إدارته بشكل فعال. وتم مناقشة مفاوضات أخرى: تشييد معاهد للتكنولوجيا البيولوجية والبحث، وبناء جامعات استبدال الدين باتفاقيات لحماية الغابات أوحماية البيئة العالمية.

إن ما تعنيه هذه الأفكار هو أن الدين الذى من المفترض أن يتم رده بالدولار، يدفع بالعملة المحلية «لتحقيق شيء فى الدولة المقترضة يكون ذا قيمة دولية». إن السابقة التاريخية العنيفة هى صناديق العملة المحلية، التى تم عملها منذ أربعين عاماً فى كل دولة أوروبية غربية؛ للتكيف مع الدولار عبر المحيط، والفوضى التى نتجت عن خطة مارشال. وتم تطبيق هذه الصناديق المحلية التى تخضع للرقابة المشتركة من كل دولة أوروبية ومفوضية الأمم المتحدة، التى تقيم هناك لكل أنواع مشروعات التنمية المفيدة، التى كانت تفتقد المساندة السياسية المحلية كى تُمَوَّل.

هناك خطأ سياسى كبير، حتى الحكومة الضعيفة ستتوقف فجأة عن التخلى عن أى

جزء من الثروة القومية للحكومات أو للشركات الأجنبية. ولذا لابد أن تكون كل مقايضة مشروعاً تعاونيّاً مع الدولة النامية كشريك كامل. فمثلاً، يعلن الدستور البرازيلى أجزاء من معظم غاباته الهشة؛ كى تكون «ثروته القومية»، ولكن فى شكل «مقايضة طبيعية تحتاج إلى الدين»، حيث تشترك مجموعة من الأمم المقترضة مع البرازيل فى إعلان بعض الأراضى الخاصة بالغابة «كثروة عالمية» فما كان ديناً مالياً صعباً، يمكن أن يتحول إلى استثمارات بواسطة البرازيل بعملتها. (والمال الناتج بالإضافة إلى المساعدة الفنية والاستثمار الجديد من الخارج) يمكن أن يخصص لحماية الغابات البرازيلية ذات الأهمية الدولية. ولابد أن تكون إدارة مثل هذا الصندوق مشتركة بين البرازيل ووكالة أو هيئة دولية، ويتطلب مفهوم «الكنز العالمى» تقليل السلطة من جانب البرازيل.

قبل أن يسود هذا النوع من الحس العام، فإننا سنتوقف عن التفكير فى «مشكلة الدين» كشىء يتم بسببه عمل صفقة بين الطرفين المسئولين عن الفوضى: الحكومات المدينة والبنوك الدولية. والتحدى هو توسيع دائرة المناقشة والأغراض التى يتم خدمتها فى كل مستوطنة، وفتح فرص لتحويل الدين إلى استثمار، وإعادة الدفع بالتنمية، وتحويل المشكلة إلى فرصة.

تحديد الاحتياجات الأساسية

إن أساس الصفقة الدولية لعمل شىء بالنسبة للفقر، لابد أن يكون رأياً عامّاً من قبل أعضاء الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية، فيما تم الاتفاق عليه على الورق من ضرورة أن يتمتع كل من يحظى بفرصة ضعيفة من الحياة ويعانى من الأمية؛ لأنه ولد فى أسرة إنسانية، وأن «خط الفقر» (وهو مفهوم متعارف عليه فى كل دولة متقدمة)، هو موضوع يحظى باهتمام وتعاون دولى. ولن تكون خطوة طويلة وسابقة أن نسعى

لتحقيق الاتفاق الدولى، وأن ننظر إلى مواجهة الاحتياجات الأساسية على أنها الكفيل الأول للموارد العالمية.

ليس من الضرورى أن نسعى للاتفاق الدولى حول المعايير الكمية للاحتياجات الأساسية؛ لأنها تتنوع تبعاً للجغرافيا والمناخ والثقافة والتقاليد والسمات الاجتماعية والميول الأسرية والفردية، ودوائر الحياة الفردية، والمراحل القومية للتنمية والوقت. ولكن من المهم أن تكون مواجهة الاحتياجات الأساسية قابلة لقياسها دولياً، وهذا يعنى دفعة جديدة للتنمية، تستخدم طريقة أفضل لتحقيق العدالة والنمو، دون اقتصار التركيز على إجمالى الناتج القومى، الذى يقدم الأداة اللازمة لقياس قوة أوضعف أو نجاح أو فشل الأمة.

لقد كان إجمالى الناتج القومى موجوداً منذ نصف قرن، وليس بخافٍ ما أحدثه من خطأين قاتلين؛ فحتى أوائل التسعينيات، لم يكن هناك منافسون جادون فى السوق من أجل المقياس الاجتماعى. وأحد هذين الخطأين، هو أن إجمالى الناتج القومى يقيس فقط من اقتصاد كل دولة، الجزء الذى يتم دفعه مقابل النقود والنقود النظيفة. لقد اشتكى الوالدان وربات البيوت من أن الاقتصاديين يخصمون لتقليل القيمة الخاصة بوظائفهم، بينما لا يشتكى المجرمون والمهربون والذين يأخذون عمولات نظير خدماتهم (أنت تثبت السقف وأنا سوف أصلح لك السباكة) بصوت عالٍ، فربما يستمع إلى شكاواهم جامعى الضرائب. وخطأ إجمالى الناتج القومى الثانى، هو أنه لا يميز بين البضائع والخدمات المفيدة والمضرة؛ فانتعاش الغذاء والمخدرات الضارة مؤشرات ايجابية.

تفقد الأداة الحادة شكلها عندما يقيس علماء الاقتصاد ثروة الشعب كله عن طريق حساب نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى. إن المتوسط يخفى كل الأسئلة المهمة المتعلقة بتوزيع الثروة مثل التعليم والصحة والحياة والموت. يقول تشارلز يوست –وهو

دبلوماسى شديد الذكاء، كان يعمل سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة- «إن إجمالى الناتج القومى مؤشر غير مميز.... مثل تعريف أوسكار وايلد لكاتب ساخر أنه يعرف سعر كل الشيء وقيمة لاشيء» فكما هو واضح من اسمه «إجمالى».

توجد الآن أداة أفضل فى متناول يدينا؛ ففى أواخر الثمانينيات عهدت كل من الحكومة السويدية وبرنامج التنمية فى الأمم المتحدة إلى محجوب الحق -وهو عالم اقتصاد ذكى وسياسى، وكان وزير المالية فى باكستان- مهمة عمل ملحق جديد للحكم، ومقارنة دولة بدولة فيما يفعله النمو الاقتصادى للناس، وفى عام ١٩٩٠ ولد تصنيف التنمية البشرية (HDI).

جمع تصنيف التنمية البشرية، بين ثلاث مؤشرات فى النتائج التى توصل إليها: ألا وهى توقع الحياة، والأمية، والدخل (الحقيقى مع القوة الشرائية). وكانت النتيجة مبهرة؛ فقد أصبحت السعودية ذات البترول والسكان القليلة على قمة نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى. ووصف التصنيف أداء السعودية بأنه معتدل بعد الفلبين وقبل جمهورية الدومنيكان، وأصبحت كوستاريكا التى لا تمتلك جيشا وديمقراطية محتملة فى الترتيب نفسه مع الاتحاد السوفيتى، وقبل كوريا الجنوبية وسنغافورة، وصعدت اليابان التى كان نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى بمعدل أقل من معدل سويسرا والولايات المتحدة والنرويج والإمارات العربية المتحدة... صعدت إلى قمة التصنيف بسبب الحياة الطويلة والتعليم العالى. (جاء ترتيب الولايات المتحدة السابع فى العالم قبل فرنسا وبريطانيا، وبعد كندا والسويد).

إن تقرير عام ١٩٩٠ الذى أصدر، تتبع كذلك العلاقة بين عدد القوات المسلحة فى كل دولة وعدد معلمى المدارس. وقادت إثيوبيا والعراق هذا السباق لأكثر من أربع مرات؛ حيث يوجد عدد كبير من المعلمين، ولكن البرازيل ركزت على التعليم – حتى أثناء الحكم العسكرى – وعلى المدارس والأسلحة على حد سواء، ففيها حوالى أربعة وعشرون جندياً لكل مائة مدرس.

لقد جاءت تحسينات فهرست الأمم المتحدة فى عام ١٩٩١ جريئة وخيالية:

* أصبح للمعرفة بعد التعلم ثقل، عن طريق العمل على تحسين أثر سنوات التعليم، ونتيجة خريجى المدارس.

* وانتهى فهرست إضافى يدور حول دور المرأة إلى أن «التمييز النوعى» أصبح «مشكلة عالمية»، وفى فهرست «حساسية النوع» نجد الولايات المتحدة تنحدر من المركز السابع إلى العاشر فى العالم، بينما تراجعت اليابان من المركز الأول إلى السابع عشر؛ ففى اليابان مازال الدخل القومى للسيدات يمثل فقط ٢٦٪.

* يتم إنفاق ٥٠ بليون دولار سنوياً فى الدول النامية، ويقول تقرير عام ١٩٩١ للأمم المتحدة أنه: ينبغى أن ينفق معظم ذلك من أجل التنمية، ويمكن ذلك عن طريق تجميد الإنفاق الحربى فقط (وليس حتى التقليل) الذى يمتص ٥,٥٪ من ناتج القومى فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

* «الوقف الجبرى لتطاير رأس المال» ففى المكسيك والأرجنتين، هناك قدر مساو لـ ٥٠٪ من النقود المقترضة فى الخمسة عشر سنة الماضية عادت للخارج مرة أخرى دون تحقيق الاستفادة المرجوة منها.

* «محاربة الفساد» والتى يمكن أن تحمى مبالغ طائلة. يقول التقرير الذى كتبه وزير الباكستان الأسبق «فى باكستان» أن المكسب الخاص غير الشرعى من المكانة العامة لشخص يقدر – بشكل غير رسمى – بـ٤٪ من إجمالى الناتج القومى، وهناك تقديرات أعلى للفساد فى أقطار أخرى عديدة.

* كان أجرأ تحسين لتقرير عام ١٩٩١، هو إضافة فهرست الحرية الإنسانية. وقد وصل فريق الأمم المتحدة باستخدام أربعين مؤشراً من السفر حتى التعذيب بتحديد ثمانى وثمانين دولة فى هذا الفهرست، وكانت السويد على رأس فهرس الحرية ١٩٩١ وجنت العراق – دون عجب – المحصول. (وظلت الولايات المتحدة مقيدة فى المركز

الثالث عشر مع أستراليا، وقبل بريطانيا واليابان).

* «الاستثمار المستمر للطاقات البشرية» حيث يقول التقرير لابد أن تزيد الطاقات الخلاقة، وتتحلل قبضة السلطة. وقبل «عام الديمقراطية» ١٩٨٩ لم يكن أى كاتب قادر على نشر مثل هذا الفهرست والتوصل إلى مثل هذه النتائج السياسية.

إن فهرست التنمية البشرية لا يحجب إجمالى الناتج القومى بعيداً عن الأنظار، ولكن الهدف الجديد الذى يشير إليه الفهرست، هو زيادة التقدم الإنسانى، وليس الإنتاج الاقتصادى فقط، وهذا يقدم لغير الفقراء أداة قوية لتحقيق تشكيل مستقبل أفضل.

عمل شئ ما لمواجهة الفقر

لم يعد مهمّاً معرفة كيف تستطيع كل دولة نامية خلط المشروع الخاص بالعام، وكيف تستخدم المبادرات والدعم والحوافز بمهارة لزيادة النمو والعدالة الاجتماعية، ومن الواضح أن العالم النامى (آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بالإضافة إلى الجزر فى المحيط الهادى والكاريبى) بحاجة إلى منح عامة وقروض واستثمار خاص من أوروبا واليابان وشمال أمريكا؛ لتحقيق أنواع ومعدلات النمو التى تحقق العدالة، وتجعلها هدفاً يمكن الحصول عليه. إن سياسة «عمل شيء لمواجهة الفقر» تتطلب مصدراً مؤكداً لصناديق الحوافز من أجل التنمية، كما يمكن رفع هذه النقود بواسطة ضريبة التنمية الدولية، بطريقة أو بأخرى، كما هو واضح فى الفصل الخامس.

ما المبلغ الذى نحن بحاجة إليه، ومن أى النشاطات يجب الحصول عليه ؟ .. إنها صفقات صعبة بين الحكومات والهيئات الدولية غير الحكومية، وقبل أن تسأل كيف يمكن تنظيم مثل هذه العملية، وما الإجراءات التى سنقوم بها، علينا أن نركز على توضيح المهمة الأخرى التى يحتاج المجتمع الدولى إلى القيام بها لتحقيق النمو والعدالة على اتساع العالم.

إذا اتجهت حكومات العالم والهيئات غير الحكومية إلى مساعدة الأمم النامية؛ لتنمو أسرع ولتكون أكثر صحة لرفع مستوى الفقير والأفقر فوق مستوى الفقر، فلابد من اتخاذ تصرفين بالترتيب الآتي: أولاً، على كل دولة نامية أن تتوقع مساعدة بقية العالم لها. وذلك بأن تعرض على العالم استراتيجيتها الاجتماعية والاقتصادية بما فى ذلك تعريف الحاجات الإنسانية الأساسية، وشرح كيفية تنمية الاقتصاد (بمساعدة خارجية) الذى يمكن إدارته لمواجهة هذه الاحتياجات. ثانياً: لابد من مراجعة هذه الاستراتيجيات والحكم عليها دولياً؛ لكى تثبت للمساهمين الخارجيين (البنوك الدولية والأموال والحكومات والمانحين فى القطاع الخاص والمقرضين والمستثمرين) أن المساعدة الخارجية يمكنها أن «تفعل شيئًا فى مواجهة الفقر».

وفى طبيعة السياسات، فإن السيادة القومية الظاهرية والعلاقات الإنسانية، لا تجيز لمثل هذه المراجعة وعملية التأكيد بأن تجعل الأمم الغنية تتحكم فى الدول الفقيرة. ومن إحدى الطرق لتفادى هذا الموقف أن تبدى الدهشة فى بادىء الأمر، تلك الدهشة التى يمكن أن تكون نتيجة تخصيص وكالة لتنظيم عملية المراجعة، والتى تحتاج فيها الدول للمساعدة الأجنبية، وسوف تراجع التنمية القومية لكل أمة واستراتيجيات الحاجات الأساسية.

هناك سلعة ناجحة لهذه الطريقة أو العملية؛ فمثلاً عندما تم الترويج لخطة مارشال، قرر مديرو الولايات المتحدة أنهم لا يريدون أن يكونوا حكامًا على خطط كل دولة أوروبية، ولكن بحاجة إلى أن يؤكدوا للكونجرس الأمريكى والشعب الأمريكى مدى جدية الخطط، كل على حدة أو مجتمعين، وهى مسألة تحسب بعناية لخدمة غرض خطة مارشال لتحقيق الشفاء الأوروبى، ولذلك فإن الولايات المتحدة ألقت على عاتق الأوروبيين مهمة تقسيم مليارات الدولارات للمساعدات الأطلنطية (متجمعة فى وقت ما فى منطقة التعاون الاقتصادى الأوروبى (أوبك).

وباعتبارى موظفًا فى هيئة خطة المارشال فى واشنطن، أتيحت لى الفرصة لملاحظة بعض «مراجعات الدول» فى باريس، التى يتم عن طريقها اختبار الخطة القومية عن طريق الأوروبيين المستفيدين من مساعدة الولايات المتحدة. وقد تم إعداد الخطط القومية بدرجة كبيرة من العناية، وتكون عرضة لبحث نقدى مهذب، بواسطة محللين مؤهلين بالدرجة نفسها من دول أخرى، وقد اكتفى الأمريكيون بالملاحظة. أتذكر مثلاً عندما كان الإيطاليون فى مقعد الشاهد، تمت مواجهتهم بالدليل بأن خطتهم القومية تعمل على التفريق بين الميذوجيورنو (النصف الجنوبى الفقير فى إيطاليا تقريبًا)، وعلى المقابل.. فإنه عندما شرح الفرنسيون بدورهم احتياجاتهم المالية، سأل الوفود من دول أوروبية أخرى لماذا تراكم الدين الفرنسى بهذا النقص كل عام، وكانت بقية الوفود تبدو قادرة على إدارة السكك الحديدية القومية، دون فقدان أموال كثيرة.. وقال ناقد من إحدى الدول الأخرى الناطقة باللغة الفرنسية غير السليمة: «لماذا ينبغى أن تصل مساعدة خطة مارشال إلى فرنسا؛ كى تملأ الثقب غير الضرورى فى حساباتنا القومية؟».

ومنذ غاص الأوروبيون فى السياسات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والميزانية والنظم النقدية لكل دولة من دول (الأوبك)، لم يصرخ أحد مستغيثًا، وظهر مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية؛ وذلك لأن هذه العملية كانت عملية عادلة، وكانت تنفذ بين أنداد كما كان هناك شىء مهم ومؤثر (كانت هناك ٥ بلايين دولار فى العام الأول، وحوالى ١٤ مليار دولار مساعدة على مدى أربع سنوات تحت الحظر)، ولم تطرح السيادة القومية جانباً، فما حدث هو أن السيادات المتعددة غاصت فى مجهود عام؛ بدا منه الأوروبيون الغربيون فائزين، وهى إحدى انتصارات القرن العشرين للتعاون الدولى. (إن فكرة المراجعة بين الأنداد يمكن أن تظهر فى عمل البنك الدولى لإعادة البناء والتنمية، وتنهض لمساعدة أوروبا الشرقية من الاقتصاديات المخططة إلى اقتصاديات السوق).

وبالنسبة للمعاهد عبر القومية التى تجادل فى تقديم نموذج أوروبى مماثل، فذلك أمر متعب. ومن اليسير أن نفكر فى عشرات الطرق التى تكون فيها التنمية فى علاقات الشمال والجنوب، وتختلف عن مشكلة الشفاء الأوروبى منذ أربعين عاماً. وفى تنمية العالم.. ذلك فإن يتطلب مجهوداً أكبر، ويحتاج وقتاً أطول فالاحتياجات متناقضة، والدول النامية الموجودة فى نصفى الكرة الأرضية، وفى ثلاث قارات ليس بينها تشابه فى الفكر؛ كى يجمعها، كما فعلت أوروبا الغربية الموجودة فى نصف قارة.

إن الفكرة الأساسية هنا موحية، إذ يمكن أن تتصرف الدول النامية كمجموعة (أو كمجموعات عديدة تبعاً للجغرافيا وموقف التنمية، أو حتى التناسب السياسى)، وأن تفعل ما لا يمكن أن تفعله منفردة. علينا أن نثق بأن المجهود العالمى الآتى للتغلب على أسوأ مظاهر الفقر فى العالم يهدف إلى ذلك، وإن إجمالى المساهمين فى العملية يعتمدون عليه.

مجتمع التنمية الحقيقية

هل يستطيع المجتمع العالمى أن ينظم مجهوداً معقداً وذا آثار بعيدة، كما وصفت أنا هنا؟ بالطبع نعم، فعند نهاية الحرب العالمية الثانية، أسست الأمم المتحدة هيئة كبيرة عاملة، لإدارة الإسكان لمساعدة الدول، التى تم تخريبها (ومن ضمنها إيطاليا واليونان ويوغوسلافيا وأوكرانيا والصين)، بالإضافة إلى ستة ملايين لاجىء؛ فالمشكلة لا تكمن فى التقديرات والتعقيد، ولكنها تكمن فى العزيمة والرضا السياسى.

قبل ثورة الاتحاد السوفيتى فى أواخر الثمانينيات، والتى جعلت ثورات عام ١٩٨٩ السلمية ممكنة فى أوروبا الغربية، وحروب الشرق والغرب على ثلاث قارات، كان من الصعب أن تتخيل وجود مسرح عالمى، يمكن أن تجعل النمو الفعلى والعدالة والمجهود الجاد ممكناً، ولكن التخطيط بعد الحرب جعل من اليسير أن نخطط دون حدوث الحرب الأولى، وهذا الأمر مدرك وليس فقط مجرد تكهن.

إن ما نحتاجه لتحقيق هذه المهمة، يكمن وراء قدرة اللجنة العادية للسيادات داخل الهيئة. إن النوع المطلوب من المنظمات تم وصفه فى الفصل الخامس. ومثل هذه المنظمة لابد أن تكون مسئولة – بشكل مثالى – عن مجلس الحكومات، (مثلما كانت وكالة الأمم المتحدة للغوث واللاجئين) وتتحكم فيها القيادة التنفيذية القوية الواثقة، تضطر إلى أن تحلل المشكلات والمبادرات من وجهة نظر دولية، قادرة بما يكفى على التعامل مع وزراء الحكومة كنظراء، وواثقة من أنها تعمل بوضوح ومرونة، لتخلق وكالات دولية عامة أخرى، ووكالات دولية خاصة غير حكومية.

إننى أتردد فى إطلاق اسم عليها وكتابته بحروف كبيرة، ولكنى أفكر فيه على أنه: «مجتمع تنموى»، والذى لابد أن يكون معهداً دولياً كبيراً وجديداً لتحقيق النمو والعدالة بطرق عملية للغاية، وبموارد تخولها أن ترتفع فوق السلطة (وهذه هى الطريقة التى تتبعها الحكومات المحلية والمقاطعات)، ويمكن أن يقوم عديد من المنظمات الدولية القائمة ومقاصاتها المتخصصة وقيودها الخاصة بالمساعدة، ولكن لا تستطيع إحداها التنظيم وإعطاء طاقة، وهو مجهود عالمى «لعمل شىء لمواجهة الفقر»، فالبداية الجديدة تتطلب بداية جديدة.

وفى اعتقادى.. فإن الوكالة الجديدة يمكن أن تؤسس داخل إطار ميثاق الأمم المتحدة، ولابد أن يكون عرضها محدداً ودقيقاً، كما يقول منطوق الميثاق «لتشجيع التقدم الاجتماعى وخلق معايير الحياة الأفضل بحرية أكبر»، و«لتوظيف الآلية الدولية لدفع التقدم الاجتماعى والاقتصادى للناس».

يمكن أن يتم التأسيس داخل الميثاق وخارج الأمم المتحدة كهيئة، ولقد تم تأسيس كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، بواسطة اتفاقية «بريتون وودز»، وتم العمل بها عملياً من خلال الأمم المتحدة. ولكن الأغراض والمبادىء الأساسية هى نفسها الموجودة فى الميثاق. ولذا فمن الأفضل بالنسبة للهيئة الجديدة أن تبذل مجهوداً جاداً «كى تفعل

شيئًا لمواجهة الفقر» على مستوى العالم؛ حتى يتم تشريعه بواسطة المجلس العام للأمم المتحدة.. وليس التنمية على مستوى العقد، وليست وكالة متخصصة أيضاً، ولكنها نوع جديد من الوكالات، تقوم على المبدأ الذى تم شرحه سالفاً.

يمكن أن تقوم الوكالة الجديدة – على أن تمنح قدرات مطلقة – بالآتى:

* تاسيس معايير وأخلاق لعملياتها ولمساعدة أعضائها، ومن ضمن ذلك تعريف الاحتياجات الإنسانية الأساسية، التى تكون كل دولة نامية حرة فى التعامل معها بطريقتها الخاصة.
* رفع الأموال الخاصة بالتنمية من خلال الضرائب الدولية فيما يتصل بالأنشطة والتحويلات. ويمكن أن توافق الحكومات على تسهيل تجميع ضريبة التنمية (المصدر الآخر الممكن للعوائد المنتظمة هو بيع البضائع بواسطة الحكومات. ولكن نشاطات الضريبة التى تستفيد من العالم السلمى، تتفادى التغير السنوى بواسطة المشرعين القوميين، الذين يعانون من مشكلة الميزانية).
* الدعوة لاستراتيجيات التنمية القومية، والمصممة بهدف تحقيق النمو والعدالة معاً.
* ترتيب عملية دولية لمراجعة هذه الاستراتيجيات، وإظهار زيادة التقدم فى مقابل الأهداف، التى وضعتها الدول الأعضاء أنفسهم.
* التقرير الخاص بالدول المانحة والمقرضة والمستثمرين والأمم المتحدة (من خلال المجلس الاجتماعى والاقتصادى)، الذى يتناول كيف تستطيع كل دولة – سواء كانت مستقبلة أم مانحة للمصادر الخاصة بالتنمية – أن تحدد الغرض الخاص بتحقيق النمو والعدالة.
* ترتيب عقد صفقة بين الدول الأعضاء (النامية والمتقدمة) حول السياسات الداخلية، التى تتصل بكيفية التعاون لتحقيق النمو والعدالة فى كل أنحاء العالم.

* الخدمة كعامل حفار فى ترتيب مقايضات الدين. وبما أن معظم ديون الدول النامية تكون معلقة، ولا يتم دفعها بأسعار الصرف؛ فمن المنطقى أن يتم إلغاؤها أو اعتبارها جزءاً من الصفقات، التى تستخدم بالعملة المحلية لخلق تنمية جديدة مرتبطة بالبحث مثل (التكنولوجيا البيولوجية)، أو لجذب انتباه المستثمرين فى القطاع الخاص لشراء المشروعات الإنتاجية المحلية.

* تخصيص العوائد الخاصة بالتنمية، مع إتباع المرشد المتاح من مراجعات استراتيجيات النمو والعدالة. ولا يمكن أن تتعرض عوائد الضرائب لقرارات الحكومة عاماً بعد عام، ولكن يمكن أن يتم تخصيصها مباشرة للحكومات، أو يتم تطبيقها من خلال عقود مع الوكالات الأخرى الخاصة بالتنمية، مثل: البنك الدولى ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الطفولة الخاص بالأمم المتحدة.

يتم تنظيم المعايير والأخلاقيات الخاصة بالنمو والعدالة بواسطة التنفيذ الجماعى فى الاستشارة مع الحكومات وغير الحكومات، والتى تعد قاعدة لعمل المنظمة الجديدة، ولها اهتمام سياسى واقتصادى. وتتم المناقشة فى مجلس الأمم المتحدة العام.

وفى المراجعة الدولية لاستراتيجيات النمو والعدالة، وكذلك ترتيب الصفقة الخاصة بتذليل العقبات الداخلية أمام التعاون الدولى، وتحقيق النمو والعدالة. ولكن الجدال الذى يدور فى العالم يدور حول دور التنمية فى الدعوة السياسية، أشبه بما حدث فى الاسم الخاطىء «حوار الشمال والجنوب» فى منتصف السبعينيات إن المنفذين الجماعيين للمجتمع التنموى الجديد يستطيعون ترتيب حوارات فيما بين المجموعات الصغيرة للدول المتقدمة والنامية حول القضايا ذات الاهتمام الخاص لديهم، وتكوين مجموعات إدارية للقيام بالمراجعات المتبادلة لاستراتيجيات تحقيق النمو – العدالة.

ومنذ سنوات عديدة عندما كنت أعمل فى المساعدة الأجنبية فى واشنطن، كنت أشكو أننا «نتناول مشكلات على مدى عشرين عاماً، مع خطط كل خمسة أعوام توجه